نص ردن

▪ علاء حسن

عملاء بالملايين

أسباب اندلاع الأزمات السياسية تعود دائما إلى اللازمة الشهيرة التدخل الإقليمي في الشأن العراقي ، من الكويت والسعودية وإيران وتركيا ، وقطر ، وغيرها من الدول الكبيرة والصغيرة ، ومع استمرا ر هذه المحنة لم يشخص احد من المسؤولين او السياسيين او اعضاء مجلس النواب العملاء المرتبطين بتلك الدول ، ولكن الاتهام يأتي في إطار العناوين العريضة ، مثل أحاديث ركاب سيارة الكيا المتوجهة الى البياع نحو الباب الشرقي ، فبعد جمع "الكروة " تنفتح شهية "العبرية" اي الركاب لتناول المستجدات والأحداث في الساحة العراقية مثل غيرهم من المحللين السياسيين الذين غالبا ما يطلون مساء على شاشات الفضائيات ، وعبر الأقمار الصناعية فيحذرون من التدخل الإقليمي وتحركات فلان وعلان على دول الجوار للحصول على دعمها لتنفيذ مخططاتها ، والتحليل يشمل طبعا الجهات والقوى والأطراف المعترضة على سياسة صاحب الفضائية ، وانطلاقا من تلك "التحاليل " ونتائج السونار، تترسخ حقيقة ان هناك اكثر من مليون عميل عراقي يعمل لصالح جهات خارجية ، لان الأطراف المشاركة في الحكومة خاضت الانتخابات التشريعية ، وحصدت الملايين من أصوات الناخبين ، وهؤلاء عملاء ، لأنهم اختاروا مرشحيهم لمجلس النواب .

المسؤولون يؤكدون ان حكومتهم منتخبة من قبل الشعب ، وهذا كلام سليم يبعد التهم عن اي عميل مفترض ، وانطلاقا من حرص الإطراف المشاركة في السلطة التنفيذية ، فان الحديث عبر الاقمار الصناعية عن العمالة والعملاء من قبل اصحاب" التحاليل" ونتائج السونار يبقى مجرد ثرثرة في الكيا العائدة من الباب المعظم الى مدينة الحرية ، ولكن المشكلة ان هذه النتيجة لا تعجب المحلل المتعاقد من الفضائية الفلانية ، وسيصر في لقاء مقبل وأثناء إطلالته المسائية على ان يتهم كل من وضع العقال على رأسه ولبس الدشداشة بأنه عميل لدولة خليجية ، وابو الطربوش والجراوية ينفذ المخطط التركي ، على طريقة الحرس القومي بعد انقلاب ٨ شباط باعتقال من يتعامل مع اللون الأحمر او من يأكل الطماطة بتهمة الترويج لأفكار الحزب الشيوعي .

العمالة مفردة استخدمها النظام السابق ، واطلقها على معارضيه ، حتى باتت الكلمة على كل لسان ويستخدمها الكبار والصغار لإعلان الولاء المطلق للحزب القائد، في محاولة لعملية غسل دماغ جماعي تعرض له العراقيون على مدى عشرات السنين ، سرعان ما تخلوا عنها وبسرعة وكأنهم يريدون التخلص نهائيا من كل نفايات الماضي وأدرانه .

إصرار الفضائيات ومحلليها وبالأساليب السونارية على الصاق تهمة العمالة بصاحب الطربوش والجراوية والعكال سيمتد في يوم ما ليطال من يقود السيارة الكورية والصينية والايرانية ، وهؤلاء بأعداد كبيرة جدا ، وكلهم جواسيس للأجنبي بنظر المحلل الذي يتحدث للفضائية من داخل غرفة مجاورة للأستوديو ولكن المذيع يؤكد ان اللقاء يجري عبر الأقمار الصناعية ، لكشف العملاء والمتورطين بتخريب العملية السياسية من المشاركين في الحكومة الحالية.

١١ مليون دينار تكلفة مشروع يقي المواطنين مخاطره ولم ينفذ حتى الآن

بيئة ميسان: معدل التلوث الإشعاعي في أحد المواقع يتجاوز ١٠٠ ضعف المعدلات الطبيعية

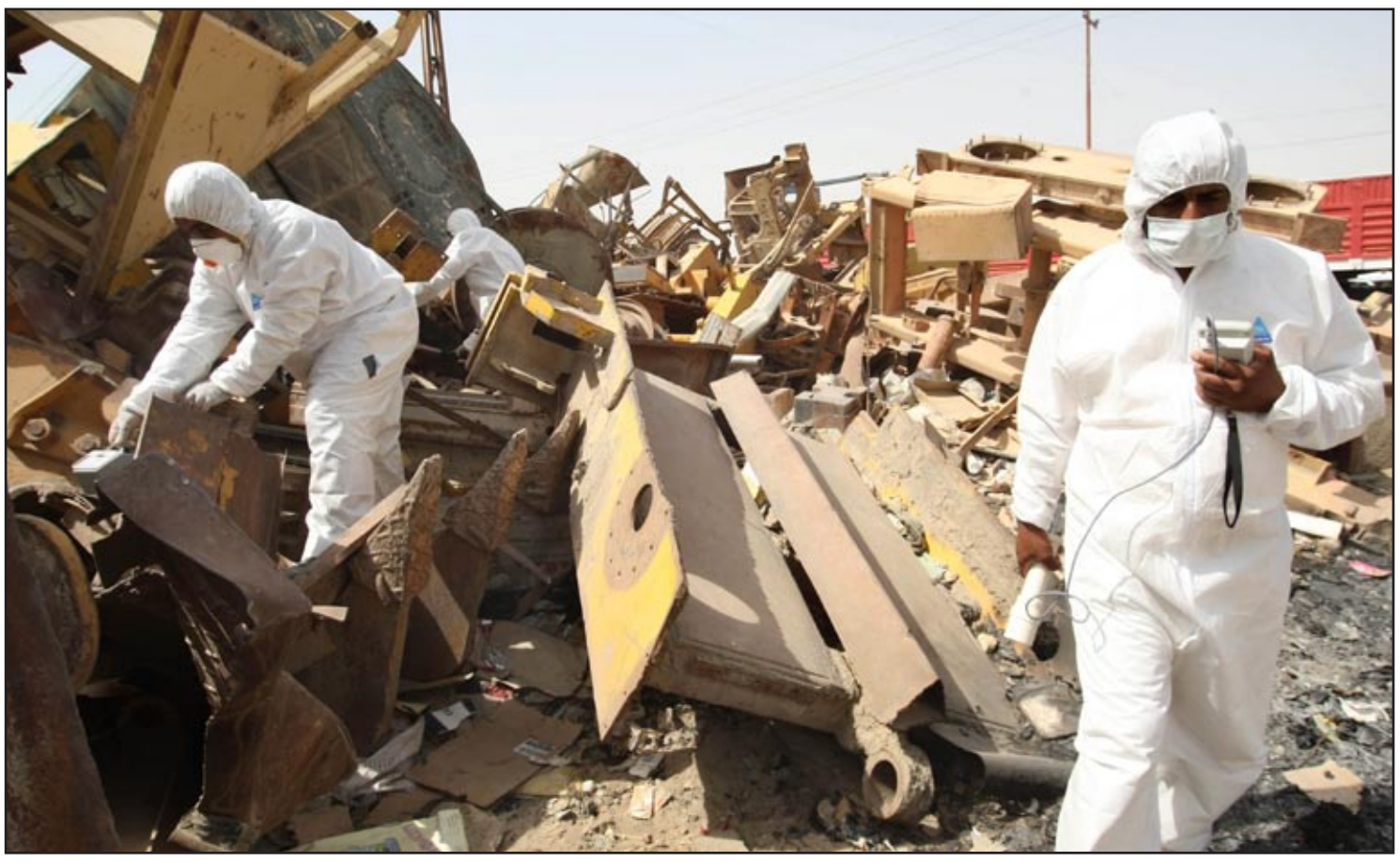

البحث عن التلوث في الآليات العسكرية... ارشيف

بالرغم من أن القراءات المسجلة من إحدى المواقع الملوثة إشعاعيا في مدينة العمارة بلغت أكثر من ١٠٠ ضعف معدلاتها الطبيعية، إلا أن مشروع طمر هذه الملوثات والذي لا تتجاوز تكلفته ١١ مليون دينار ما زال معطلا منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية الآن.

□ ميسان / رعد شاكر

مدير شعبة الإشعاع في مديرية بيئة ميسان، أعلن أن فريقا متخصصا من الشعبة انتهى من عملية فرز وعزل القطع الملوثة بالإشعاع من سكراب الآليات العسكرية المكدسة في إحدى الساحات المكشوفة في المنطقة الصناعية بمدينة العمارة.

وأوضح مدير الشعبة جمعة طارش عجيل لـ"المدى"، أن عزل قطع السكراب الملوثة هو بمثابة المرحلة الأولى ضمن مشروع لنقل هذه المواد إلى المحجر المؤقت المزمع إنشاؤه في منطقة معزولة بناحية الطيب الحدودية، لحين إنشاء المحجر المركزي الذي ستطمر فيه المخلفات الملوثة إشعاعيا المنتشرة في عموم مناطق العراق.

عجيل أكد أن المحجر الذي أُقر إنشاؤه منذ العام ٢٠٠٦ من قبل الحكومة المحلية السابقة لم ينفذ لغاية الآن، موضحا أن "الحكومة المحلية طلبت في حينها من وزارة البيئة وضع التصاميم والكلفة التخمينية لتنفيذ المحجر والتي قدرت بـ٢٦٠ مليون دينار، إلا أن الحكومة المحلية اعتذرت عن التنفيذ مبررة ذلك بقلة تخصيصاتها المالية، ليبقى الوضع على ما هو عليه لغاية العام ٢٠٠٩".

وأشار إلى أنه وبعد مخاطبات عدة من مديرية بيئة ميسان إلى الحكومة المحلية الحالية، وافقت الأخيرة على المشروع مشترطة أن تقدم المديرية تصاميم جديدة وبكلفة أقل، مبينا أن مركز الوقاية من الإشعاع في وزارة البيئة قدم تصميما جديدا لمحجر مؤقت بسيط وبكلفة لا تتجاوز ١١ مليون دينار، "وتم تشكيل لجنة برئاسة محافظ ميسان الحالي لتنفيذ المحجر ولكن لغاية اليوم لم يشرع بالتنفيذ". وسبق أن نشرت "المدى" تحقيقا موسعا في شهر حزيران من العام ٢٠١١ عن المواد الملوثة في المنطقة الصناعية بمدينة العمارة، وورد فيه عن مدير بيئة ميسان المهندس سمير عبود عبد الغفور قوله: أن مديريته قد اكتشفت كدس السكراب الملوث في المنطقة الصناعية عام ٢٠٠٥، وهو عبارة عن أبراج وبقايا دبابات محطمة، وألزمت مالك الساحة الذي أوضح أن السكراب يعود لأحد تجار الخردة، بعدم السماح لأي كان بمناقلة هذا السكراب.

وأكد عبد الغفور أن مديريته خاطبت في حينها الجهات المعنية في وزارة البيئة والحكومة المحلية لاتخاذ ما يلزم بشأن التخلص من السكراب، مبينا أن وجود هذا السكراب الملوث في المنطقة الصناعية وبشكل مكشوف طيلة هذه السنوات بات يشكل مبعث قلق جدي لمخاطره الكبيرة.

ودعا مدير البيئة الحكومة المحلية إلى الاسراع بتنفيذ المحجر المؤقت ليباشر فريق البيئة المتخصص عملية نقل السكراب الملوث وحفظه هناك.

تجدر الإشارة إلى أن البيئة رصدت منذ العام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى السكراب الملوث في المنطقة الصناعية، أكداسا أخرى ملوثة إشعاعيا في مناطق متفرقة داخل ساحات المناطق السكنية في ضواحي مدينة العمارة، ولكن هذه الأكداس اختفت بعد مدة ولا أحد يعلم مصيرها. كما حددت مديرية بيئة ميسان موقع دبابة مهشمة ملوثة إشعاعيا بالقرب من سيطرة ناحية كميت (٤٠ كم شمالي العمارة)، وما زال الموقع مكشوفا ويعبث فيه الأطفال والرعاة.

وبحسب القراءات المسجلة من قبل الفريق المتخصص في مديرية بيئة ميسان، للإشعاع المنبعث في كدس السكراب المذكور، فقد أشرت القراءات معدلات عالية جدا لأشعة (كاما) ودقائق أشعة (ألفا) وجسيمات (بيتا) المسببة لأمراض متعددة ومنها السرطان، ففي حين أن المعدل الطبيعي لأشعة (كاما) هو (٠ر٧٥) ملي راد /ساعة فإن القراءة سجلت (١٥ – ٣٠) ملي راد/س، أما دقائق (ألفا) وجسيمات بيتا فالمعدل المسموح به (٤٠ – ٥٠) عدة بالدقيقة فيما بلغت معدلاتها في السكراب (٤٠٠٠ – ٦٠٠٠) عدة /د.

رجل من واسط عاش ٢٢ سنة في حفرة تحت الأرض

قد يُفاجأ المرء للوهلة الأولى وهو يجلس أمام رجل في الخمسين من عمره، قضى أكثر من 20 سنة في قبو لا يزيد عرضه عن نصف متر وطوله عن المترين.

حين بدأ جواد الشمري نشاطه السياسي المعارض ضد النظام السابق، كان شارباه بالكاد قد بزغا، وفي العام 1979، ونتيجة لعمله المعارض للنظام وانتمائه لحزب الدعوة الإسلامية، صدر بحقه من المحاكم العراقية حكم غيابي بالإعدام.

□ واسط / محمد الزيدي

القبو الذي عاش فيه الشمري

ترك الشاب دراسته التي كان قد بدأها للتو في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد، وقرر التواري عن الأنظار والعودة إلى داره في قرية نائية جنوب شرق الكوت.

هناك، كان لديه متسع قليل من الوقت للإفلات من حبل المشنقة، السفر برا عبر خطوط التهريب المعتادة نحو شمال العراق أو إلى إيران يتطلب نفقات لم يكن بوسع العائلة تحمّلها، كما أن التخفي لدى الأقارب ليس مضمون النتائج وسيكتشف رجال الأمن مكان تواجده اليوم أو غدا.

وأخيرا، وبعد أكثر من سنة من التخفي، قرر الشاب حفر حجرة صغيرة تحت الأرض مع والدته، ليعيش فيها أكثر من ٢٢ عاما.

ويقول جواد الشمري لموقع "نقاش ويكلي": "الأجهزة الأمنية جندت كل شيء لمتابعة تحركاتي بما في ذلك نسوة الحي الذي أسكن فيه، لكن إرادة الله أرادت أن تكتب لي الحياة".

وبينما كانت أصوات القصف والقنابل والصراخ والأناشيد الحربية تختلط في كل مكان، كان الشمري، طوال فترة الحرب الإيرانية – العراقية يعيش مع مذياعه الصغير في عالمه الخاص، وحيدا يؤنسه صوت مذيعة نشرة أخبار (بي بي سي العربية)، فحتى أمه وأخوته لم يكونوا يجرؤون على زيارته إلا قليلا كي لا يفتضح أمره، وكان يخرج في الليل لساعات قليلة من غرفة مظلمة إلى الظلام الأوسع.

واضاف "لم أكن أتوقع أنني سأظهر مجدداً وأمارس حياتي بشكل طبيعي، أحيانا كنت أظن نفسي ميتا، فكل شيء بدا سوداويا، كنت أسلي نفسي طيلة هذه الفترة بالصلاة وقراءة القرآن والاستماع إلى المذياع عبر لاقطات صوتية وضعتها بإذني خشية انكشاف أمري، فيما أقضي بعضا من الوقت بتحضير طعامي الذي لا يحتاج بالغالب إلى كثير من الوقت".

ويتألف القبو الذي عاش فيه جواد الشمري من سجادة متهرئة وحصيرة لونهما بلون الأرض، وتتوزع حولها أغراض متواضعة، أواني طبخ بسيطة ومذياع ونسخة من القرآن الكريم وقنينة غاز صغيرة.

ويتابع الشمري بالقول: "وضعت لي أمي أنبوبا بلاستيكيا يمتد إلى الخارج واخفت نافذته الخارجية، استنشق من خلاله هواء نقيا وهو كان عاملا مساعدا لي على البقاء فترة أطول". السجين الفريد من نوعه، عايش لحظات مؤلمة وظروفا معيشية صعبة ما زالت ذاكرته تحتفظ بها، أقساها حسب قوله، عند تنفيذ عقوبة الإعدام بحق أخيه الذي يعمل موظفا حكوميا دون أن يتمكن من حضور مراسيم العزاء التي كانت العائلة تجريها بشكل سري.

وفي السنوات الأخيرة من محبسه اكتملت مأساة العائلة بإصابة والدته بمرض عضال اثر سلبا على تمكنها من إيصال مؤونة العيش إليه بشكل دوري.

وأضاف "الموت المتربص بي وبأهلي كان يمنحني شعورا بالتضحية في سبيل الخلاص من الظالمين". وبعد محاولات "نقاش" المتكررة إجراء مقابلة مقتضبة مع والدة الرجل، قالت الأم أنها تحاول نسيان تلك المرحلة.

وأردفت بصوت ضعيف، "قاسيت أنواعا من المعاناة من اجل المحافظة على ولدي لم تقاسها أمّ". مبينة ان "الإجابة عن محاولات استفسار الأهل والأقرباء عن مصير ولدي هي ما أرهقني بشكل كبير".

أما الجزء الذي لا ترغب المرأة الطاعنة في السن في الحديث عنه، فكان تلك التحقيقات التي أجريت معها سواء عن طريق استدعائها، أو التجسس على حياتها.

وتقول: "لم يبق منتسبو الأمن والمخابرات نوعا من التحقيق إلا وأخضعوني إليه، حاولوا تجنيد كل ما يحيط بي من جيران وحتى الأقارب لمحاولة جمع معلومات تتعلق بوجود ولدي من خلالي".

من جهته، يقول حامد وهو ابن عم جواد الشمري انه لم يصدق حتى الآن كيف تمكن جواد من العيش طيلة هذه الفترة في هذا القبو الذي لا يزيد عرضه على نصف متر، مضيفا أنه يؤمن بأن تجربته لا تخلو من "توفيق رباني"، بحسب وصفه.

ويردف: "أنا احد الأشخاص الذي كنت اعتقد أن ابن عمي القي القبض عليه واعدم واختفت جثته كما اختفت جثث الآلاف من المعارضين".

بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، خرج الشمري إلى الضوء، وكان أول ما فعله أن بنى غرفة للضيافة تحيط بالحجرة، بحيث يتعرف كل زائريه على التجربة المريرة التي قاساها.

ويوضح علي صادق (٣٥) عاما وهو أحد جيران الشمري بأنه حاول متقصداً النزول إلى الحجرة ومحاولة المكوث فيها لمدة نصف ساعة، مبينا "لم أتمكن البتة من البقاء أكثر من دقائق معدودة بسب ضيق المكان وارتفاع درجات الحرارة الذي جعلني في غاية الدهشة والاستغراب من صبر هذا الرجل".

ورغم الحرية التي يختبرها اليوم، إلا أن نهاية قصة الشمري لا تبدو سعيدة على الإطلاق.

فالرجل ومنذ خروجه من السرداب لم يحظ بالدعم والرعاية اللازمين من قبل من يسميهم "رجال السلطة الحالية" من رفاق الدرب والمصنفين ضمن خطه السياسي نفسه.

في العام ٢٠٠٥ إبان حكومة الجعفري التقى جواد الشمري أحد المسؤولين الكبار في الحكومة وشرح له وضعه، مشيرا إلى أن ذلك المسؤول أعطاه خمسة ملايين دينار، "وكانت تلك آخر مساعدة تلقيتها، وبفضلها تمكنت من الزواج". وقد حاول الشمري الحصول على وظيفة منذ ست سنوات، بمساعدة أحد المسؤولين في وزارة الهجرة والمهجرين إلا أن أوراقه رفضت في نهاية المطاف، موضحا أن "الحكومة لا تعترف بي كسجين سياسي".

ولكي يحصل الشمري على تعويض أو وظيفة يحتاج إلى ما يثبت أنه سجن، وليس بمقدور والدته منحه هكذا ورقة.

وبحسب علي صادق، فأن أهالي القرية التي يسكن فيها وأهالي عشيرته يقدمون له العون الذي يساعده على الاستمرار في الحياة.

ويقول: "من المضحك المبكي أن الرجل لم يحصل إلى الآن على فرصة عمل تلائم تضحيته".

وبينما يتحدث، يستمع الشمري إلى كلام زائره ويبلع غصة في الحلق، سرعان ما يغير الموضوع ويعود إلى روي قصة طريفة حدثت معه أثناء فترة التخفي:

"ذات يوم حاولت الخروج من السرداب ليلا للراحة وصادف خروج أحد أبناء أخوتي الذي لم يبلغ من العمر سوى أربع سنوات، لم يكن من هذا الطفل بعد أن شاهدني وقد احدودب ظهري وطالت لحيتي، إلا أن سقط مغشيا عليه، الأمر الذي اضطر العائلة فيما بعد إلى إقناع الطفل بأن الرجل الذي رآه لم يكن بشريا، بل كان من الجان".

نقاشات ساخنة في مجلس بابل حول الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢

□ بابل / اقبال محمد

في أجواء ساخنة ناقش مجلس محافظة بابل في جلسة استثنائية الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ البالغة ١١٨٥ مليار دينار، في حين أن ميزانية المحافظة للعام الحالي لا تزيد على ٣٣٤ مليار دينار. وأوضح رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان خلال الجلسة الاستثنائية التي حضرتها "المدى"، إن المبالغ المخصصة للمحافظة لا تكفي لسد احتياجها من المشاريع. وأشار إلى أن مجلس المحافظة قرر دراسة المشاريع دراسة وافية وحسب كل لجنة على أن تجتمع اللجان المشكلة في المجلس مع مدراء الدوائر والوحدات الإدارية ومجالسها لدراسة احتياجات كل دائرة ووحدة إدارية. وأكد تومان أن قطاعات التربية والتعليم العالي والبلديات والطرق بحاجة إلى الكثير من المشاريع وهو ما يتطلب أموالا إضافية، مشيرا إلى أن أغلب الوزارات لم تتعاون مع المجلس بتمويل المشاريع المهمة ما يجعل المجلس في مشكلة حقيقية أمام أبناء المحافظة. ولفت إلى أن ميزانية المحافظة لهذا العام بلغت ٣٣٤ مليار دينار وهو مبلغ لا يتناسب مع مساحة المحافظة وعدد سكانها وحاجتها للمشاريع في مختلف القطاعات، موضحا أن وزارة التربية لم تنفذ أي مدرسة في المحافظة خلال العام الماضي في حين وصل عدد الطلاب الى أكثر من ٦٠ طالبا في الصف الواحد في بعض المدارس. ودعا تومان وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس النواب إلى تشديد المراقبة على الوزارات لمتابعة آليات صرفها على المحافظات وفق النسب السكانية. وفيما يتعلق بالكهرباء أوضح رئيس مجلس بابل أن المنظومة الكهربائية في المحافظة تحتاج إلى إدامة المحولات وأسلاك التوصيل وهو ما يتطلب من وزارة الكهرباء تجهيز المحافظة بما تحتاجه لهذا الغرض. في غضون ذلك، أكد رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة حامد الملي إن المبلغ الذي حددته المحافظة لخطة العام الحالي يصل إلى تريليون و ١٥٠ مليون دينار، "وهو ما يجعلنا نسجل اعتراضنا على هذا المبلغ لكونه كبيرا جدا". ورجح ان وزارة التخطيط ترفض المصادقة على الخطة بسبب مبلغها الكبير قياسا بميزانية المحافظة للعام ٢٠١٢، مشددا على أن تكون الميزانية ضمن السياق القانوني الذي يضمن المصادقة عليها من قبل وزارة التخطيط. من جانبه، وصف نائب محافظ بابل علي عبد سهيل النقاشات التي جرت لمناقشة الخطة الاستثمارية بـ"الحادة والجادة"، مبينا أن سبب ذلك هو قلة التخصيصات المالية للمحافظة وهي لا تكفي لسد احتياجاتها من المشاريع.

وأشار في حديثه لـ"المدى"، إلى أن المحافظة تعاني المظلومية والفقر، مطالبا الحكومة الاتحادية باعطائها حقها الطبيعي من الميزانية.

فيما اكد عضو مجلس المحافظة حسن كمونة ان الخطة الاستثمارية لهذا العام اعطت لمدينة الحلة حيزا واسعا من اجل العمل على تطويرها فهناك جسور ومجسرات وشوارع حديثة وبنى تحتية تخدم المدينة، بحسب ما ذكر.

أما عضو المجلس حسان الطوفان فقال: ان خطة ٢٠١٢ فيها نوع من التغيير ونجاحها متوقف على جدية المحافظة والمجلس في اعلان المشاريع، مضيفا ان "الخطة كانت عالية في سقف تخصيصاتها وقد تكون هناك ممانعة من المصادقة عليها من قبل وزارة التخطيط الا انها تضمنت مشاريع استراتيجية وشوارع رئيسة واحياء ومناطق مندثرة، وفي حال نفذت بالشكل الصحيح ستنتج وضعا خدميا مغايرا عما شهدته الاعوام السابقة". من جهتها، وصفت عضو مجلس محافظة بابل بشرى موحان خطة المشاريع لهذا العام بـ"غير المنظمة وبعيدة عن أي عمل تخطيطي سليم"، مشيرة إلى أنها وضعت لما أسمته "إرضاء الخواطر وفق أهواء شخصية ليس إلا".